

العدد العاشر

السنة الخامسة - المجلد الثاني

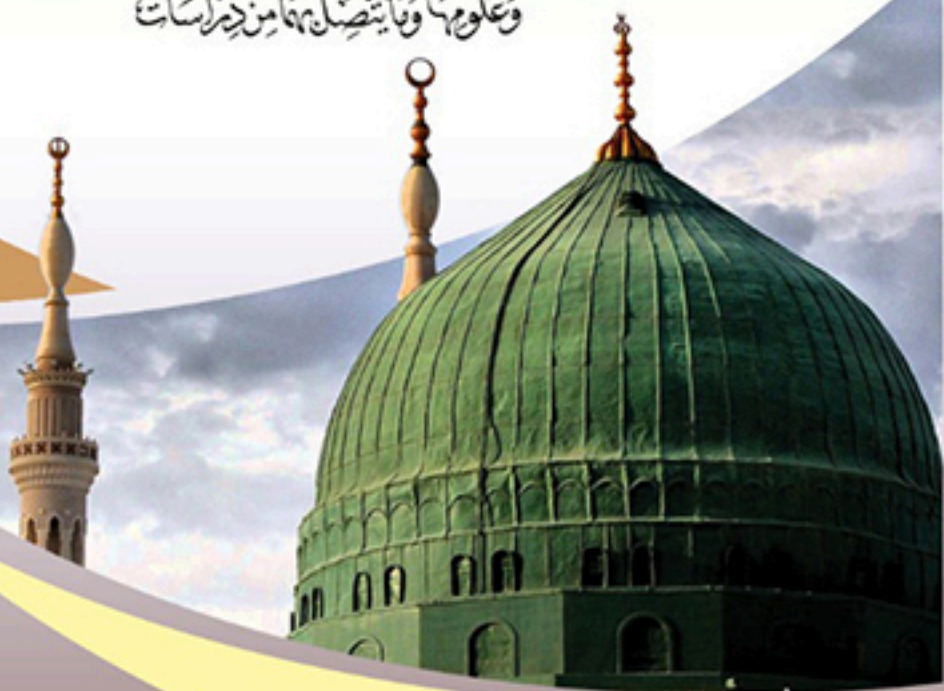
رجب ١٤٤٣ هـ

فبراير ٢٠٢٢ م

مَجَلَّةُ التَّرَاثِ النَّبَوِيِّ

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ تُنْصِفُ سِنُونِيَّةً، تُعْنَى بِمَخْطُوطَاتِ السَّنَةِ النَّبَوِيِّةِ
وَعُلُومِهَا وَفَإِذَا تَصَلَّحَتْهَا مِنْ دِرَاسَاتٍ

eISSN 2785-8499



العدد

١٠

وَقَفْدُ السَّنَةِ وَالتَّرَاثِ النَّبَوِيِّ



الكشفُ والبيانُ عن تعليل حديث: (يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ)



أ.د. عبدالله عبدالرحيم حسين بن محمود

أستاذ الحديث وعلومه بقسم فقه السُّنَّة ومصادرِها بكلية الحديث الشريف والدراسات
الإسلامية بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة.



<https://doi.org/10.36772/ATANJ.2021.4>



ملخص البحث

تبوّأ الصّحيحان من بين كتب الحديث منزلةً ليست لأيّ كتابٍ غيرهما؛ لأنّهما أصحُّ الكتب بعد كتاب الله تعالى، وأحاديثهما تلقّتها الأُمَّة بالقبول، سوى أحرفٍ يسيرةٍ نقدها الحفّاظ، تصدّى جمعٌ من أهل العلم بالجواب عنها، إجمالاً وتفصيلاً، وفي بعض الأجوبة التفصيليّة تكلفٌ.

ومنها حديث أبي هريرة رضي الله عنه المرفوع (يتقارب الزّمان...) الذي أعلاه الإمام الدّارقطني.

والدراسة في هذا البحث قائمةٌ على المعنى الخاصّ للعلّة، والمرادُ به: أسبابٌ خفيّةٌ غامضةٌ تقدح في الحديث مع أن ظاهره الصّحّة والسّلامة منها. والصّحيح في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه حديثٌ ثابتٌ محفوظٌ على الوجهين غير معلولٍ، والوجهان هما:

الأوّل: الزُّهريُّ عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والثّاني: الزُّهريُّ عن حميدٍ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الكلمات المفتاحية:

الكشف - البيان - العلة - حديث - يتقارب الزّمان - انتقاد.



مقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ.

أمَّا بعد:

فإنَّ ممَّا بيَّين مكانة وأهميَّة السنَّة النبويَّة المطهَّرة، قول إمام فذِّ ناقِدٍ وهو الإمام ابن أبي حاتمٍ حيث قال في (تقدمة الجرح والتعديل)^(١) له: «أمَّا بعد؛ فإنَّ الله - عزَّ وجلَّ - ابتعث محمداً رسوله إلى النَّاس كافةً، وأنزل عليه الكتاب تبياناً لكلِّ شيءٍ، وجعله موضع الإبانة عنه: فقال ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُرُونَ﴾^(٢)، وقال عزَّ وجلَّ ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾^(٣)، فكان رسول الله ﷺ هو المبيِّن عن الله عزَّ وجلَّ أمره، وعن كتابه معاني ما خوطب به النَّاس، وما أراد الله عزَّ وجلَّ به وعنَى فيه، وما شرع من معاني دينه وأحكامه وفرائضه وموجباته وآدابه ومندوبه وسننه التي سنَّها، وأحكامه التي حكم بها وآثاره التي بثَّها.

فلبث ﷺ بمكة والمدينة ثلاثاً وعشرين سنةً، يقيم للنَّاس معالم الدِّين، يفرض الفرائض، ويسنُّ السنن، ويمضى الأحكام، ويحرِّم الحرام ويحلُّ الحلال، ويقيم النَّاس على منهاج الحقِّ بالقول والفعل.

فلم يزل على ذلك حتى توفاه الله - عزَّ وجلَّ - وقبضه إليه^١ وعلى آله أفضل

(١) (١/١-٢).

(٢) سورة النحل: ٤٤.

(٣) سورة النحل: ٦٤.

صلاةٍ وأزكاها، وأكملها وأزكاها، وأتمها وأوفاهما، فثبت عليه السلام حجة الله - عز وجل - على خلقه بما أدّى عنه وبين، وما دلّ عليه من محكم كتابه ومتشابهه، وخاصه وعامه، وناسخه ومنسوخه، وما بشر وأنذر، قال الله عز وجل ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجُبَةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ (١).

لذا فلا تعجب أن تجد أئمة الهدى وحراس الدين يولون سنة رسول الله ﷺ جل اهتمامهم وعنايتهم: من رحلة لسماع حديث وتحقيقه، أو كتبه وتصنيفه، وبحث عن أحوال رواته، وتمييز صحيحه من سقيم، وهكذا في حراسة شديدة بذل دونها الغالي والنفيس.

ثم إن من أعظم المصنفات التي جمعت وحفظت لنا سنة النبي الكريم ﷺ الكتب الستة، وهي (صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن أبي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي وسنن ابن ماجه)، ويضاف إليها موطأ الإمام مالك ومسنده الإمام أحمد، وغيرها كثير، رحم الله أصحابها، وجزاهم عنا وعن الإسلام خير الجزاء وأوفاه.

وقد تبوأ (الصحيحان) من بين كتب الحديث الشريف منزلة ليست لأي كتاب غيرهما، كما سيرد بيانه بحول الله تعالى؛ لذا كانت العناية بهما محط أنظار أئمة العلم ونقاد الحديث، فعنوا بهما عناية فائقة من حيث الاستدراك والاستخراج والشرح والبيان ونحو ذلك.

سبب كتابة هذا البحث:

لعل المتأمل في تتبع عناية العلماء بالصحيحين، يستوقفه أمرٌ ألا وهو:

أنه مع عظيم منزلة ومكانة الصحيحين لدى أهل العلم يلحظ أن بعض

حُفَاظَ الْحَدِيثِ وَنِقَادَهُ تَتَبَعَهُمَا، وَوَجَّهَ نَقْدًا لِبَعْضِ أَحَادِيثِهِمَا! وَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ -أَعْنِي نَقْدَ بَعْضِ أَحَادِيثِ الصَّحِيحِينَ- مِنْ الْقَضَايَا الْمَهْمَةِ وَالْعَمِيقَةِ فِي عِلْمِ (عِلَلِ الْحَدِيثِ)!

وَمِنْ أَمْثَلَةِ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ مَا وَجَّهَهُ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَمْرِو الدَّارِقُطَنِيِّ (ت ٣٨٥ هـ) ﷺ مِنْ نَقْدٍ حَوْلَ حَدِيثٍ جَاءَ فِي الصَّحِيحِينَ! وَهُوَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَنْقُصُ الْعَمَلُ، وَيُلْقَى الشُّحُّ^(١))، وَتَظْهَرُ الْفِتْنُ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيُّمَا هُوَ؟ قَالَ: الْقَتْلُ الْقَتْلُ).

وَهُوَ أَوَّلُ نَقْدٍ سَطَّرَهُ فِي كِتَابِهِ الْعَظِيمِ (التَّبَعُ)، وَقَدْ اسْتَوْقَفَنِي هَذَا الْأَمْرَ مَلِيًّا؛ مِمَّا دَعَانِي لِتَدْقِيقِ النَّظَرِ فِي وَجْهِ انْتِقَادِهِ، مِنْ حَيْثُ: الْإِتِّجَاهُ مِنْ عَدَمِهِ؟ وَإِنْ كَانَ الْجَوَابُ عَلَيْهِ بِأَنْ نَقْدَهُ غَيْرَ مُتَّجِهٍ؛ فَكَيْفَ الْجَوَابُ عَنْهُ؟

خَطَّةُ الْبَحْثِ:

قَسَّمتُ الْبَحْثَ إِلَى مَقْدَمَةٍ، وَسِتَّةِ مَبَاحِثَ، وَخَاتَمَةٍ، وَهِيَ كَالتَّالِي:

المقدمة: بَيَّنَّتْ فِيهَا مَكَانَةَ وَأَهْمِيَّةَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الْمُطَهَّرَةِ، مَعَ الْإِشَارَةِ لِبَعْضِ أَعْظَمِ الْمَصْنُفَاتِ فِيهَا، وَالْإِلْمَاحَ إِلَى عُلُوِّ مَنْزِلَةِ الصَّحِيحِينَ بَيْنَهَا، ثُمَّ ذَكَرْتُ سَبَبَ الْبَحْثِ، وَخَطَّتَهُ، وَمَنْهَجَهُ.

المبحث الأول: نَبْذَةٌ مَخْتَصِرَةٌ فِيهَا: بَيَانُ مَعْنَى الْعِلَّةِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا، وَأَهْمِيَّةَ عِلْمِ الْعِلَلِ.

المبحث الثاني: ذَكَرَ جَمَلَةً مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ تَبَرَّزَ وَتَبَيَّنَ مَكَانَةَ

(١) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي (النِّهَايَةِ) (٢/٤٤٨): «السُّحُّ أَشَدُّ مِنَ الْبَخْلِ، وَهُوَ أْبْلَغُ فِي الْمَنْعِ مِنَ الْبَخْلِ. وَقِيلَ: هُوَ الْبَخْلُ مَعَ الْحَرَصِ... يُقَالُ: شَحَّ يَشْحُ شَحًّا، فَهُوَ شَحِيحٌ، وَالْأَسْمُ: الشُّحُّ».

الصحيحين.

المبحث الثالث: ذكر نصّ كلام الإمام الدارقطني، مع تلخيص الانتقاد.

المبحث الرابع: تخريج الحديث المنتقد، والكلام عليه.

المبحث الخامس: نقل موقف الحافظ ابن حجر من الحديث.

المبحث السادس: الخلاصة في أمر نقد الحديث.

ثم الخاتمة؛ وفيها أهمُّ نتائج البحث، ثم ذيلت البحث بفهارس علمية وهي:

فهرس الآيات الشريفة، فهرس المترجم لهم، فهرس المصادر والمراجع،

ثم فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المسلك الآتي:

١/ تخريج الحديث من مظانّه، مع الكلام عليه بتوسّع، والعناية بنقل كلام أهل العلم فيما يتعلّق بهذا الجانب.

٢/ توثيق النقول والأقوال؛ وذلك بعزوها إلى مصادرّها، وإثبات ذلك في الحاشية، كلّ ذلك بما يناسب حالة العزو، بمعنى: إن كان التوثيق لمصدرٍ حديثيٍّ: فإن كان المصدر مبنياً على الكتب والأبواب، وهو مرّقمٌ، أحلتُ إليه بكامل التفاصيل، أي بذكر اسم الكتاب والباب والجزء والرّقم والصفحة، وإن لم يكن كذلك اكتفيتُ بذكر الجزء والرّقم والصفحة أو الجزء والصفحة إن خلا من التّرقام.

وإن كان التوثيق لغير مصدرٍ حديثيٍّ: فتكون الإحالة بذكر الجزء والصفحة.

ووسمتُ البحثُ بـ(الكشف والبيان عن تعليل حديث: يتقارب الزمان)،
أسأل الله تعالى بأسمائه الحسنی وصفاته العلی أن يجعلني بما كتبت ممَّنْ
دعا إلى هُدًى وعلمه وأرشد إليه، وأنْ ينفعني به يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون إلا
من أتى الله بقلبٍ سليمٍ، وصلَّى الله على نبيِّنا محمدٍ وآله وصحبه وسلَّم.



المبحث الأول

نبذة مختصرة فيها: بيان معنى العلة لغةً واصطلاحًا، وأهميّة علم العلل

العلّة في اللّغة:

قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): «علّ: العين واللام أصولٌ ثلاثةٌ صحيحةٌ: أحدها: تَكَرَّرَ أو تَكَرَّرَ. والآخر: عاتقٌ يعوق.

والثالث: ضعف الشيء... إلى أن قال - والأصل الثالث: العلة: المرض، وصاحبها معتلٌّ، قال ابن الأعرابي: علّ المريض يعلُّ علةً فهو عليلٌ، ورجلٌ عللةٌ أي: كثير العلل»^(١).

وفي الاصطلاح:

أقول: اعلم - وفقك الله - أنّ العلة: أمرٌ موجبٌ لردّ الخبر بسببٍ ما؛ لذا فلها معنيان، وهما يعتبران قسما العلة:

١ / المعنى العام، والمراد بها:

الأسباب القادحة في صحّة الخبر، والممانعة من العمل به، سواءً كانت الأسباب ظاهرة أم خفيةً.

قال الحافظ ابن الصّلاح (ت ٦٤٣هـ): «اعلم أنه قد يُطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث، المخرجة له من حال الصّحّة إلى حال الضّعف، الممانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ (العلّة)

(١) (معجم مقاييس اللغة) (٤/١٣-١٤).

في الأصل؛ ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك، من أنواع الجرح، وسمي الترمذي النسخ علة من علل الحديث»^(١).

٢/ المعنى الخاص:

وهو فنٌّ ونوعٌ من أنواع علوم الحديث، وقد تقاربت عبارات الحُفَاط في حدِّها؛ لذا يمكن القول بأنَّ العلة - بالمعنى الخاص - اصطلاحاً هي: أسبابٌ خفيةٌ غامضةٌ تقدح في الحديث مع أن ظاهره الصَّحَّة والسَّلامة منها^(٢).

وعليه: فإنَّ الحديث المعلول أو المُعلَّل: هو الحديث الذي اطَّلَعَ فيه بعد التفتيش على علةٍ تقدح في صحَّته مع أن ظاهره السَّلامة منها.

وممَّا يُنبَّه عليه هنا: أن الخفاء في (العلة) أمرٌ نسبيٌّ؛ إذ قد تخفى على بعضٍ دون آخرين، قال العلامة ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) في منظومته المسماة بـ(الهداية في علم الرواية)^(٣): «ثمَّ المعلَّل الذي بعلةٍ... تخفى ويُدْرِها أطبَّ السُّنة».

أهمية علم العلل:

علمُ علل الحديث من أجلِّ علوم الحديث علمًا، وأدقِّها فهماً، وأخفاها نظامًا، وأرفعها مكانةً، قال الإمام الناقد عبدالرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ): «لأنَّ أعرفَ علةٍ حديثٍ هو عندي أحبُّ إليَّ من أن أكتب حديثاً ليس عندي»^(٤).

(١) (معرفة أنواع علم الحديث) المشهور بـ(المقدمة) (ص ٩٢-٩٣).

(٢) ينظر: (معرفة أنواع علم الحديث) (ص ٩٠)، و(التقريب) للنووي (ص ١٥٨) و(إرشاد طلاب الحقائق) له (١/٢٣٥)، و(التقييد والإيضاح) للعراقي (ص ٩٦)، و(شرح النبصرة والتذكرة) له (١/٢٢٤)، و(المقنع في علوم الحديث) لابن الملقن (١/٢١١)، و(النكت على كتاب ابن الصلاح) لابن حجر (٢/٧١٠)، و(فتح المغيث بشرح ألفية الحديث) للسخاوي (١/٢٦٠)، و(الغاية في شرح الهداية) له (١/٣١١) وغيرها.

(٣) مع شرحها (الغاية) للسخاوي (١/٣١١).

(٤) (العلل) لابن أبي حاتم (١/١٩٥).

قال الحافظ أبو عمرو ابن الصّلاح (ت ٦٤٣هـ): «اعلم أنّ معرفة علل الحديث من أجلّ علوم الحديث وأدقّها وأشرفها، وإنّما يَضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثّاقب»^(١).

ولأجل هذه الدّقة والغموض والوعورة لم يتكلّم فيه إلاّ الجهابذة من النّقاد، أهل الحفظ والخبرة والفهم الثّاقب، وإنّ من المناسب هنا ذكر بعض النّقول عن علماء الفنّ الدّالة على أهميّة هذا العلم وشرفه وعزّته وخفائه، ومن يقوم به:

١/ قال الإمام النّاقذ عبد الرحمن بن مهديّ (ت ١٩٨هـ): «إنكارنا الحديث، عند الجهّال كهانة»^(٢).

٢/ قال الحافظ أبو عبدالله الحاكم (ت ٤٠٥هـ): «وإنّما يعلّل الحديث من أوجهٍ ليس للجرح فيها مدخلٌ، فإنّ حديث المجروح ساقطٌ وإه، وعلّة الحديث يكثر في أحاديث الثّقات، أن يحدثوا بحديثٍ له علّةٌ، فيخفي عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً، والحجّة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير»^(٣).

٣/ قال الحافظ ابن رجبٍ (ت ٧٩٥هـ): «وقد ذكرنا فيما تقدّم في كتاب العلم: شرف علم العلل وعزّته، وأنّ أهله المتحقّقين به أفرادٌ يسيرةٌ من بين الحفّاظ وأهل الحديث، وقد قال أبو عبدالله بن منده الحافظ:

إنّما خصّ الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً في كمّ كثيرٍ ممّن يدّعي علم الحديث، فأما سائر النّاس من يدّعي كثرة كتابة الحديث، أو متفقّه في علم الشّافعيّ وأبي حنيفة، أو متّبِعٍ لكلام الحارث المحاسبيّ، والجنيد وذوي النّون، وأهل الخواطر، فليس لهم أن يتكلّموا في شيءٍ من علم الحديث، إلاّ من أخذه

(١) (معرفة أنواع علم الحديث) (ص ٩٠).

(٢) (العلل) لابن أبي حاتم (١/١٩٦).

(٣) (معرفة علوم الحديث) (ص ١١٢-١١٣).

عن أهله وأهل المعرفة به، فحينئذ يتكلم بمعرفته»^(١).

وقال أيضاً في (شرح علل الترمذي)^(٢): «الكلام في العلل والتواريخ قد دوّنه الأئمة، وقد هجر في هذا الزمان ودرّس حفظه وفهمه؛ فلولا التصنيف المتقدمة فيه لما عُرف هذا العلم اليوم بالكلية، ففي التصنيف فيه ونقل كلام الأئمة المتقدمين مصلحة عظيمة جداً، وقد كان السلف الصالح مع سعة حفظهم، وكثرة الحفظ في زمانهم، يأمرون بالكتابة للحفظ، فكيف بزماننا هذا الذي هجرت فيه علوم سلف الأمة وأئمتها، ولم يبق منها إلا ما كان مدوّناً في الكتب؛ لتشاغل أهل هذا الزمان بمدرسة الآراء وحفظها؟».

وقال أيضاً^(٣): «أما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة، فإنما يذكرون علل الحديث نصيحةً للدين وحفظاً لسنة النبي ﷺ، وصيانةً لها، وتمييزاً مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم، ولا يوجب ذلك عندهم طعناً في غير الأحاديث المعلنة، بل تقوى بذلك الأحاديث السليمة عندهم؛ لبراءتها من العلل وسلامتها من الآفات».

فهؤلاء العارفون بسنة رسول الله ﷺ حقاً، وهم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد البهرج من الخالص، وانتقاد الجوهرى الحاذق للجوهر مما ليس به».

٤ / قال الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ): «هذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلکاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غائصاً واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفةً ثابتةً».

(١) (شرح علل الترمذي) (١/٣٣٩-٣٤٠).

(٢) (١/٣٤٦).

(٣) (٢/٨٩٤).

ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحقاقهم، وإليهم المرجع في ذلك؛ لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك.

وقد تقصر عبارة المعلل منهم، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى، كما في نقد الصيرفي سواء، فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمامٌ من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله، فالأولى أتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه... وهذا حيث لا يوجد مخالفاً منهم لذلك المعلل، وحيث يصرح بإثبات العلة، فأما إن وجد غيره صححه فينبغي حينئذٍ توجه النظر إلى الترجيح بين كلاميهما.

وكذلك إذا أشار المعلل إلى العلة إشارة، ولم يتبين منه ترجيح لإحدى الروايتين، فإن ذلك يحتاج إلى ترجيح^(١).

٥ / الحافظ شمس الدين السخاوي (٩٠٢هـ) في (فتح المغيث)^(٢): «فأله تعالى بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالاً نقاداً تفرغوا له، وأفنوا أعمارهم في تحصيله والبحث عن غوامضه وعلله ورجاله ومعرفة مراتبهم في القوة واللين، فتقليدهم والمشى وراءهم وإمعان النظر في توالي فهمهم، وكثرة مجالسة حفاظ الوقت، مع الفهم وجودة التصور، ومداومة الاشتغال، وملازمة التقوى والتواضع، يوجب لك إن شاء الله معرفة السنن النبوية، ولا قوة إلا بالله».



(١) (النكت على كتاب ابن الصلاح) (٧١١/٢)، وينظر: (نزهة النظر) (ص ٩٢).

(٢) (٢٧٤/١).

المبحث الثاني

ذكر جملة من أقوال أهل العلم تبرز وتبين مكانة

الصحيحين

إن من إنصاف أهل العلم والفضل أن عرفوا منزلة ومكانة هذين الكتابين العظيمين وصاحبيهما، ومن ذلك ما دونوه للأمة من كلماتٍ دقيقةٍ عظيمةٍ جليلةٍ رائقةٍ، تدلُّ على هذه المكانة العلية لدى أمة الإسلام، فمن ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر:

١/ قول الحافظ أبي عمرو بن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ) في معرض كلامه عن الصحيحين ومؤلفيهما: «وكتابهما أصحُّ ما صنَّفه المصنِّفون»^(١).

وقال أيضًا: «وكتابهما أصحُّ الكتب بعد كتاب الله العزيز»^(٢)، زاد الحافظ النووي عليه قائلًا: «باتفاق العلماء»^(٣).

٢/ قول الحافظ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ): «وأصحُّ مصنَّف في الحديث بل في العلم مطلقًا: الصحيحان للإمامين القدوتين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري - رضي الله عنهما -، فلم يوجد لهما نظيرٌ في المؤلِّفات...»^(٤).

(١) (صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط) (ص ٦٧).

(٢) (معرفة أنواع علم الحديث) (ص ١٨)، وتابعه عليه جمعُ كابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ) في (المقنع في علوم الحديث) (٥٧/١)، وزين الدِّين العراقي (ت ٨٠٦ هـ) في (شرح التبصرة والتذكرة) (١/١١٤)، وابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) في (هدي الساري) (ص ٩ و ١٠)، و(تغليق التعليل) (٥/٤٢٤)، والسخاوي (ت ٩٠٢ هـ) في (فتح المغيث) (١/٢٣)، و(الغاية في شرح الهداية) (١/٣١١)، و(شرح التقريب والتيسير) (ص ٤٤)، والسَّيوطي (ت ٩١١ هـ) في (ألفيته) (٢/٦٤٨ - مع شرحها له المسمى بالبحر الذي زخر) و(تدريب الراوي) (١/٩١).

(٣) (إرشاد طلاب الحقائق) (١/١١٦)، ومثله قال السَّخاوي في (شرح التقريب) (ص ٤٤).

(٤) (مقدمة شرح صحيح مسلم) (٤/١).

وقال أيضًا: «اتَّفَق العلماء -رحمهم الله- على أن أصحَّ الكتب بعد القرآن العزيز: الصَّحيحان، البخاريُّ ومسلمٌ، وتلقَّتهما الأُمَّة بالقبول»^(١).

وقال أيضًا عقب إيراد حديث الأوَّل في كتابه النَّافع (الأربعين) المشهور بـ(الأربعين النَّووية)^(٢)، وهو حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه (إنَّما الأعمال بالنِّيَّات...)، قال: «رواه إماما المحدثين: أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاريُّ، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيريُّ النيسابوريُّ -رضي الله عنهما- في صحيحهما اللذين هما أصحَّ الكتب المصنَّفة».

٣/ قول شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ): «إنَّ الذي اتَّفَق عليه أهل العلم: أنه ليس بعد القرآن كتابٌ أصحَّ من كتاب البخاريِّ ومسلمٍ. وإنَّما كان هذان الكتابان كذلك؛ لأنَّه جرَّد فيهما الحديث الصَّحيح المسند، ولم يكن القصد بتصنيفهما ذكر آثار الصَّحابة والتَّابعين، ولا سائر الحديث من الحسن والمرسل وشبه ذلك. ولا ريب أن ما جرَّد فيه الحديث الصَّحيح المسند عن رسول الله صلى الله عليه وآله فهو أصحُّ الكتب؛ لأنَّه أصحُّ منقولاً عن المعصوم صلى الله عليه وآله من الكتب المصنَّفة»^(٣). وقال أيضًا: «وأما كتب الحديث المعروفة مثل: البخاريِّ ومسلمٍ؛ فليس تحت أديم السَّماء كتابٌ أصحَّ من البخاريِّ ومسلمٍ بعد القرآن»^(٤).

٤/ قول العلامة الحسين بن محمَّد الطيبي (ت ٧٤٣هـ): «أوَّل من صنَّف في الصحيح المجرَّد: الإمام البخاريُّ، ثم مسلمٌ، وكتابهما أصحُّ الكتب بعد

(١) (مقدمة شرح صحيح مسلم) (١/١٤)، ونحوه في (تهذيب الأسماء واللغات) له (١/٧٣٠٧٤).

(٢) (ص ٤٦-٤٧).

(٣) (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) جمع العلامة عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد (٢٠/٣٢١).

(٤) (الفتاوى الكبرى) (٥/٨٦)، وينظر: (مجموع الفتاوى) (١٨/٧٤).

كتاب الله العزيز»^(١).

٥/ قول الإمام أبي الفداء ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) عن الصحيحين: «هُمَا أَصَحُّ كِتَابِ الْحَدِيثِ»^(٢).

٦/ قول العلامة ابن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢هـ): «الصحيحان اللذان جمعهما البخاري ومسلم أصح الكتب المصنفة، هذا الذي عليه أئمة الإسلام»^(٣).

٧/ قول الحافظ بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ): «اتفق علماء الشرق والغرب على أنه ليس بعد كتاب الله تعالى أصح من صحيحي البخاري ومسلم»^(٤).
والأقوال غيرها كثير، ولعل فيما ذكرته كفاية وغنية لطالب الحق ومبتغيه،
إلا أنه مما يجب أن يعلم في هذا المقام:

أن هذه الصّحة والمكانة إنّما هي لما أخرجها الشيخان في صحيحهما بالإسناد المتّصل على سبيل الاحتجاج به، دون ما فيهما من الموقوفات والمعلقات ونحو ذلك، ممّا أورداه استثناساً لا احتجاجاً، قال الحافظ أبو عمرو ابن الصّلاح (ت ٦٤٣هـ): «ما أسنده البخاري ومسلم ﷺ في كتابيهما بالإسناد المتّصل فذلك الذي حكمنا بصحّته بلا إشكال»^(٥).

وقال الحافظ صلاح الدين العلائي (ت ٧٦١هـ): «إنّ الأئمة اتّفقت على أنّ كلّ

(١) (الخلاصة في معرفة الحديث) (ص ٣٦).

(٢) (اختصار علوم الحديث) (١/١٠٣ - مع الباعث الحثيث).

(٣) (الاتباع) (ص ٤٦).

(٤) (عمدة القاري) (١/٥).

(٥) (معرفة أنواع علم الحديث) (ص ٢٤)، وينظر: (التقريب) للنووي (ص ٦٤)، و(إرشاد طلاب الحقائق) (١/١٢٦) له، و(المقنع) لابن الملقن (١/٧٢)، و(شرح التبصرة والتذكرة) لولي الدين العراقي (١/١٣٤)، و(فتح المغيث) للسخاوي (١/٥٨).

ما أسنده البخاريّ أو مسلمٌ في كتابيهما الصّحيحين؛ فهو صحيحٌ لا ينظر فيه»^(١).

وقال الحافظ أبو الفضل العراقيّ (ت ٨٠٤هـ) - بعد أن تعرّض لمسألة: أوّل من صنّف في الصحيح، وذكر الشيخين، وتناول مسألة تفضيل صحيح البخاريّ على صحيح مسلم -، ثم قال: «والمراد: ما أسنده دون التعلّيق والتّراجم»^(٢).

وقال الحافظ ابن حجرٍ (ت ٨٢٥هـ): «الفصل الثاني: في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه.

تقرّر أنّه - أي البخاريّ - التزم فيه الصّحّة، وأنّه لا يورد فيه إلّا حديثاً صحيحاً، هذا أصل موضوعه، وهو مستفادٌ من تسميته إيّاه: (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) ... والبخاريّ يرى أنّ الانقطاع علّة، فلا يخرج ما هذا سبيله إلّا في غير أصل موضوع كتابه كالتعلّيقات والتّراجم»^(٣).

وقال أيضاً في (الفصل الرابع: في بيان السّبب في إيرادهِ للأحاديث المعلقة: مرفوعةً وموقوفةً، وشرح أحكام ذلك)، تكلم في هذا الفصل مبيناً معنى التعلّيق، وأقسام المعلّق من المرفوعات عند البخاريّ، ثم أتى على الموقوفات وبيان أحوالها عنده، إلى أن قال: «فالمقصود من هذا التّصنيف بالذّات هو:

الأحاديث الصّحيحة المسندة، وهي التي ترجم لها، والمذكور بالعرض والتّبّع: الآثار الموقوفة، والأحاديث المعلقة، نعم والآيات المكرّمة، فجميع ذلك مترجمٌ به، إلّا أنّها إذا اعتبرت بعضها مع بعض، واعتبرت أيضاً بالنسبة إلى الحديث، يكون بعضها مع بعضٍ منها مفسّراً، ومنها مفسّرٌ، فيكون بعضها كالتّراجم له باعتبارٍ، ولكنّ المقصود بالذّات هو الأصل؛ فافهم هذا؛ فإنّه

(١) التّقّد الصّحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصاييح (ص ٢٢).

(٢) (شرح التّبصرة والتذكرة) (١/١١٣).

(٣) (هدي السّاري) (ص ٨ و١٠).

ملخص حسنٌ يندفع به اعتراض كثيرٍ مما أورده المؤلف من هذا القبيل، والله الموفق»^(١).

وقال الحافظ السخاوي (ت ٩٠٢ هـ): «وبما تقدم تأييد حمل قول البخاري: (ما أدخلت في كتابي إلا ما صح) على مقصوده به، وهو الأحاديث الصحيحة المسندة، دون التعاليق والآثار الموقوفة على الصحابة فمن بعدهم، والأحاديث المترجم بها ونحو ذلك»^(٢).

وسبق أيضاً كلام الإمام ابن تيمية قريباً.

وها هنا تنبيه مهم قبل الانتقال للمبحث التالي، ألا وهو:

أن هذه المكانة العلية لأحاديث الصحيحين المسندة، استدعى ذلك أهل العلم أن يعنوا بهما عناية فائقة: استدراكاً واستخراجاً وشرحاً وبياناً ونحو ذلك.

ومن أوجه عنايتهم بهما:

نخل أحاديثهما، والنظر فيها، وإعمال النقد لبعضها، مما رأوا اتجاه النقد عليها، وهذا مما يزيد من قوة مرتبتهما، وبيانه:

أن الحفاظ من أهل النقد وجهوا جملةً من الانتقادات لبعض أحاديث الصحيحين، وسكتوا عن البقية، وهذا يعني: أن أحاديث الصحيحين قد تلقاها أهل العلم بالقبول - وهم منهم - سوى هذه الأحاديث المنتقدة عليهما؛ إذ انتقادها دليل على عدم تلقيها بالقبول لدى من انتقدها في أقل الأحوال، وما سكتوا عن نقده؛ فهو داخل في التلقي بالقبول عندهم؛ إذ لو لم يكن كذلك؛ لنقدوه أيضاً، يبين

(١) (هدى الساري) (ص ١٧-١٩).

(٢) (فتح المغيث) (١/ ٦٣)، وينظر: (شرح التبصرة والتذكرة) للعراقي (١/ ١٣٩)، و(شرح التقريب والتيسير) للسخاوي (ص ٥٤).

الأمر الحافظ ابن الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ) إذ بعد أن قرّر صحّة ما في الصحيحين، وأنّ الأُمَّة قد تلقّت ما فيهما بالقبول قال: «إذا عرفت هذا فما أخذ عليهما من ذلك، وقدح فيه معتمدٌ من الحفّاظ؛ فهو مستثنى ممّا ذكرناه؛ لعدم الإجماع على تلقّيه بالقبول^(١)، وما ذلك إلّا في مواضع قليلة^(٢)»، وقال أيضًا: «القول بأنّ ما انفرد به البخاريّ أو مسلمٌ مندرجٌ في قبيل ما يقطع بصحّته؛ لتلقّي الأُمَّة كلّ واحدٍ من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرفٍ يسيرةٍ تكلم عليها بعض أهل النّقد من الحفّاظ، كالدارقطني^(٣) وغيره^(٤)»، وهي

(١) قال الحافظ ابن حجرٍ بعد أن أورد كلام ابن الصَّلاح هذا: «وهو احترازٌ حسنٌ» (هدي السّاري) (ص ٣٤٦).

(٢) (صيانة صحيح مسلم) (ص ٨٦).

(٣) في كتابيه (الإلزّامات) و(التّبع)، وكلاهما حقّقا في رسالةٍ علميّةٍ لمرحلة الماجستير، للشيخ مقبل بن هادي الوادعي، قدّمها للجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، وقد طبع الكتابان. ويظهر أنّ له جزءاً مستقلاًّ تكلم فيه على جملةٍ من أحاديث الصّحيحين، وليس هو ضمن كتاب (التّبع)، قال الحافظ ابن حجرٍ في (هدي السّاري) (ص ٣٦٠): «الحديث الثاني والثلاثون: قال الدارقطنيّ فيما نقلت من خطّه من جزءٍ مفردٍ، وليس هو في كتاب (التّبع)....» فذكره. مع العلم بأنّه قد بقيت جملةٌ من الأحاديث لم يتّبّعها الدارقطني، وهي على شرطه، تناولها الحافظ ابن حجرٍ في (فتح الباري)، وتكلم عليها، وبين أمرها، حيث قال في (هدي السّاري) (ص ٣٨٣): «وأما سياق الأحاديث التي لم يتّبّعها الدارقطنيّ وهي على شرطه في تتبّع من هذا الكتاب؛ فقد أوردتها في أماكنها من الشّرح؛ لتكتمل الفائدة مع التّنبية على مواقع الإجابة المستقيمة كما تقدّم، لئلاّ يستدرّكها من لا يفهم. وإنّما اقتصرت على ما ذكرته عن الدارقطنيّ عن الاستيعاب، فإنّي أردت أن يكون عنواناً لغيره؛ لأنّه الإمام المقدم في هذا الفنّ، وكتابه في هذا النّوع أوسع وأوعب، وقد ذكرت في أثناء ما ذكره عن غيره قليلاً على سبيل الأمثلة، والله أعلم».

(٤) ويعتبر الحافظ النّاقذ أبو الفضل ابن عمّار الشّهد (ت ٣١٧هـ)، من أوائل من تكلم في هذا الباب في

كتابه (علل الأحاديث في كتاب الصّحيح لمسلم بن الحجّاج)، وهو مطبوعٌ.

ومنهم: الحافظ أبو مسعود الدمشقيّ (ت ٤٠١هـ) وكتابه مطبوعٌ أيضًا، والحافظ أبو ذرّ الهرويّ (ت ٤٣٤هـ)، أشار إليه الحافظ النوويّ في (مقدّمة شرح مسلم) (١/ ٢٤)، ومنهم أيضًا: الحافظ أبو عليّ الغسانيّ الجيّانيّ (ت ٤٩٨هـ) في كتابه الكبير (تقييد المهمل وتمييز المشكل)، وهو في الحقيقة عبارةٌ عن مجموعة كتبٍ، منها: (التّنبية على الأوهام الواقعة في الصّحيحين من قبل الزّواة/ قسم البخاريّ)، طبع مستقلاًّ، ومنها أيضًا: (التّنبية على الأوهام الواقعة في صحيح مسلم) طبع مستقلاًّ أيضًا.

معروفة عند أهل هذا الشأن»^(١).

وقال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): «ينبغي لكل منصف أن يعلم: أن هذه الأحاديث - أي المنتقدة - وإن كان أكثرها لا يقدر في أصل موضوع الكتاب، فإن جميعها واردٌ من جهةٍ أخرى، وهي ما ادّعاه أبو عمرو بن الصلاح وغيره من الإجماع على تلقي هذا الكتاب بالقبول والتسليم؛ لصحة جميع ما فيه، فإن هذه المواضع متنازعٌ في صحتها، فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب، وقد تعرّض لذلك ابن الصلاح في قوله...»^(٢)، فذكر كلام ابن الصلاح الأخير.

ويمكن تلخيص مأخذ الانتقاد على الصحيحين من جهتين:

الأولى: أنّهما لم يستوعبا الأحاديث التي على شرطهما.

والثانية: انتقادهما في بعض الأحاديث المخرّجة في كتابيهما.

فأما مأخذ الجهة الأولى؛ فصحيحٌ ومتّجهٌ؛ إذ الشيخان رضي الله عنهما لم يشترطا ولم يلتزما استيعاب كل الأحاديث الصحيحة في كتابيهما، بدلالة ثلاثة أمور:

١/ تصريح الشيخين بذلك، حيث قال الإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ): «ما

ومنها أيضًا: (كتاب الألقاب) تناول فيه من اشتهر بلقبٍ من رواة الصحيحين، طبع مستقلًا كذلك.

ومنها: (شيوخ البخاري المهملون) طبع مستقلًا أيضًا.

وذكر الحافظ ابن حجر بعضًا من الحفاظ ممن نقد أو استدرك على الصحيحين أو أحدهما، منهم: القاضي أبو بكر بن العربي، والحافظ الخطيب البغدادي، والحافظ عبد الغني الأزدي والإسماعيلي وأبو عوانة الإسفرايني، ينظر: (هدي الساري) (ص ٣٥٠ و ٣٧٣ و ٣٧٧ و ٣٧٩ و ٣٨٢).

(١) (معرفة أنواع علم الحديث) (ص ٢٩)، وينظر: (إرشاد طلاب الحقائق) للنووي (١٣٠-١٣١)، و(مقدمة شرحه لصحيح مسلم) (١/٢٤)، و(اختصار علوم الحديث) لابن كثير (١/١٢٤)، و(شرح التبصرة والتذكرة) للعراقي (١/١٣٥)، و(فتح المغيث) (١/٥٨) و(التوضيح الأبهري) (ص ٥٢) كلاهما للسخاوي، و(البحر الذي زخر) (١/٣٣٣-٣٣٤ و ٣٤٣-٣٤٤) و(تدريب الراوي) كلاهما للسيوطي (١/١٣٤-١٣٥).

(٢) (هدي الساري) (ص ٣٤٦).

أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صحَّ، وتركت من الصحاح؛ لحال الطول»^(١).

قال الحافظ أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ) عقبه: «فهذا عذر البخاري في ترك إخراج ما بقي من الصحاح، وهو لئلا يطول الكتاب فيمّل»^(٢).

قال الحافظ أبو بكر الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ) معللاً عدم إخراج البخاري لكثير من الأحاديث الصحيحة في (الجامع الصحيح): «لأنه لو أخرج كل صحيح عنده لجمع في الباب الواحد حديث جماعة من الصحابة، ولذكر طريق كل واحد منهم إذا صحَّت، فيصير كتاباً كبيراً جداً»^(٣).

وقال الإمام مسلم (ت ٢٦١هـ) جواباً على إيرادٍ أورده تلميذه وراوي الصحيح عنه أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان لما قال له عن زيادة في حديث جرير عن سليمان عن قتادة (وإذا قرأ فأنصتوا): «لِمَ لَمْ تضعه ها هنا - أي في الصحيح -؟»

قال: ليس كلُّ شيءٍ عندي صحيحٍ وضعته ها هنا إنما وضعتُ ها هنا ما أجمعوا عليه»^(٤).

(١) أخرجه ابن عدي في (مقدمه الكامل) (١/ ص ١٤٠)، و - من طريقه - البيهقي في (المدخل إلى علم السنن) (١/ رقم ٨٠٦ / ص ٣٧١)، والخطيب في (تاريخ بغداد) (٩/ ٢)، والخليلي في (الإرشاد) (٣/ ٩٦٢)، وابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة) (١/ ٢٧٥) عن الحسن بن الحسين البخاري: قال: «سمعتُ إبراهيم بن معقل يقول: سمعتُ محمد بن إسماعيل البخاري يقول...».

(٢) (المدخل إلى علم السنن) (١/ عقب رقم ٨٠٦ / ص ٣٧١).

وجاء في (الإرشاد) (٣/ ٩٦٢) للخليلي عقبه: «يعني خوفاً من التّطويل».

(٣) نقله الحافظ ابن حجر في (هدي الساري) (ص ٧)، والحافظ البقاعي في (النكت الوفيّة بما في شرح الألفية) (١/ ١٢٧).

(٤) (معرفة أنواع علم الحديث) (ص ٢٠)، وينظر: (المقنع) (١/ ٦٠)، و(شرح التبصرة والتذكرة) (١/ ١١٦)، و(النكت الوفيّة) (١/ ١٢٨).

قال الحافظ ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ): «قلت: أراد -والله أعلم- أنه لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه، وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم»^(١).

٢/ تصحيحهما لأحاديث ليست في كتابيهما، قال الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): «ثم إن البخاري ومسلماً لم يلتزما بإخراج جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث؛ فإنهما قد صححا أحاديث ليست في كتابيهما، كما ينقل الترمذي^(٢) وغيره عن البخاري تصحيح أحاديث ليست عنده، بل في (السنن) وغيرها»^(٣).

قلت: وهذا أمرٌ يدركه من طالع مثلاً: كتب الإمام البخاري الأخرى، ك(خلق أفعال العباد) وتواريخه (الكبير) و(الأوسط) و(جزء القراءة خلف الإمام) و(رفع اليدين في الصلاة)، وأيضاً ممّا ينقله ويحيكه عنه تلميذه الإمام الترمذي أو غيره كما حكاها الإمام ابن كثير، والقول في الإمام مسلمٍ كذلك.

٣/ تنصيب جمع من العلماء أهل الصناعة، بأنهما لم يستوعبا ولا التزما إخراج كل ما صحّ من الحديث، كما سبق النقل عن الحافظ أبي بكر الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ)، ومنهم أيضاً: الحافظ أبو عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ) حيث قال في مقدمة كتابه (المستدرک على الصحيحين)^(٤): «... ثم قيض الله لكل عصر جماعة من علماء الدين، وأئمة المسلمين، يزكون رواية الأخبار ونقله الآثار؛ ليذبوا به الكذب عن وحي الملك الجبار، فمن هؤلاء الأئمة: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رحمهما الله، صنفا في

(١) (صحيح مسلم) (كتاب الصلاة/ باب التّشهُد في الصلاة) (١/ رقم ٤٠٤/(٦٣)/ ٣٠٤).

(٢) يريد رحمه الله في كتابه (الجامع) و(العلل الكبير).

(٣) (اختصار علوم الحديث) (١/ ١٠٦- مع شرحه الباعث الحثيث).

(٤) (٢/١).

صحيح الأخبار كتابين مهذبين انتشر ذكرهما في الأقطار، ولم يحكما ولا واحدٌ منهما أنه لم يصحَّ من الحديث غير ما أخرجه...».

والحافظ أبو بكر الحازمي (ت ٥٩٤هـ)^(١) والحافظ ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)^(٢) وغيرهما^(٣).

أما مأخذ الجهة الثانية:

فقبل الجواب عنه أشير إلى ما يتعلّق بعدد الأحاديث المنتقدة عليهما، فيقول الحافظ أبو زكريّا النووي (ت ٦٧٦هـ): «قد استدرك جماعة على البخاريّ ومسلم أحاديث أخلّا بشرطهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزامه... وقد ألف الإمام الحافظ أبو الحسن عليّ بن عمر الدارقطنيّ في بيان ذلك كتابه المسمّى بالاستدراكات والتتبع، وذلك في مئتي حديث ممّا في الكتابين، ولأبي مسعود الدمشقي أيضاً عليهما استدراكٌ، ولأبي عليّ الغساني الجيّاني في كتابه: تقييد المهمل، في جزء العلل منه، استدراكٌ أكثره على الرواة عنهما...»^(٤).

وقال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): «فإنّ الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت: مئتي حديثٍ وعشرة أحاديث... اختصّ البخاريّ منها بأقلّ من ثمانين،

(١) شروط الأئمة الخمسة (ص ٦٤).

(٢) معرفة أنواع علم الحديث (ص ١٩).

(٣) كالنوّي في (إرشاد طلاب الحقائق) (١/١١٩)، و(التقريب والتيسير) (ص ٤٨)، ومقدّمة شرح صحيح مسلم (١/٢٤)، وابن القيم في (الفروسيّة) (ص ١٥٧)، و(إغاثة اللهفان) (١/٥١٦)، و(تهذيب السنن) (٣/٣١٢)، وابن كثير في (اختصار علوم الحديث) (١/١٠٦ - مع شرحه الباعث الحثيث)، وابن الملقّن في (المقنع) (١/٦٠)، وزين الدين العراقي في (شرح التبصرة والتذكرة) (١/١١٥)، والزركشي في (النكت على مقدّمة ابن الصلاح) (١/١٧٢)، والبقاعي في (النكت الوفيّة) (١/١٢٦)، والسخاوي في (فتح المغيث) (١/٣٣)، و(شرح التقريب) (ص ٤٦)، والسّيوطي في (ألفيّة الأثر) (٢/٧٣١ - مع شرحه البحر الذي زخر)، و(تدريب الراوي) (١/٩٨).

(٤) مقدّمة شرح صحيح مسلم (١/٢٧).

وباقى ذلك يختصّ بمسلم^(١).

وقال في موضعٍ آخر: «وعدة ما اجتمع لنا من ذلك -أي الأحاديث المتقدمة- ممّا في كتاب البخاريّ، وإن شاركه مسلمٌ في بعضه: مئةٌ وعشرة أحاديث، منها ما وافقه مسلمٌ على تخريجه وهو: اثنان وثلاثون حديثاً، ومنها ما انفرد بتخريجه، وهو: ثمانيةٌ وسبعون حديثاً»^(٢).

وعليه: فيكون العدد كالتالي: مجموع ما انتقد عليهما (٢١٠) حديثاً.

انفرد البخاريّ منها بـ(٧٨) حديثاً، واشترك مع مسلمٍ في (٣٢) حديثاً، وانفرد مسلمٌ بـ(١٠٠) حديثٍ.

وهذه الأحرف المتقدمة تصدّى لها بالجواب بعض الحفاظ والنقاد^(٣)

(١) (هدي الساري) (ص ١٢).

(٢) (هدي الساري) (ص ٣٤٦)، وينظر: (النكت الوفيّة) للبقاعي (١/ ١٨٠).

(٣) كالحافظ أبي الحسين يحيى بن عليّ القرشيّ، المعروف بابن الرّشيد العطار (ت ٦٢٢هـ)، واسم كتابه (غرر الفوائد المجموعه في بيان ما وقع في صحيح مسلمٍ من الأحاديث المقطوعة) طبع. قال الحافظ ابن الصّلاح في (معرفة أنواع علم الحديث) (ص ٢٤): «السادسة: ما أسنده البخاريّ ومسلمٌ -رحمهما الله- في كتابيهما بالإسناد المتّصل؛ فذلك الذي حكمنا بصحّته بلا إشكال، وأمّا المعلق... وأغلب ما وقع ذلك في كتاب البخاريّ، وهو في كتاب مسلمٍ قليلٌ جدّاً؛ ففي بعضه نظرٌ». علّق الحافظ أبو الفضل العراقيّ في (التقييد والإيضاح) (ص ٢٠-٢١) بقوله: «فيه أمورٌ أحدها: أنّ قوله (وهو في مسلمٍ قليلٌ جدّاً) هو كما ذكر، ولكنّي رأيت أن أبيّن موضع ذلك القليل؛ ليضبط... ثم ذكر ثلاثة أحاديث، ثم قال - فعلى هذا ليس في كتاب مسلمٍ بعد المقدمة حديثٌ معلقٌ لم يوصله إلا حديث أبي الجهم المذكور، وفيه بقية أربعة عشر موضعاً رواه متصلاً، ثم عقبه بقوله: (ورواه فلان)، وقد جمعها الرّشيد العطار في (الغرر المجموعه)، وقد بيّنت ذلك كلّ في كتابٍ جمعته فيما تكلم فيه من أحاديث الصحيحين بضعفٍ أو انقطاع»، وينظر (شرح التبصرة والتذكرة) (١/ ١٣٧).

قال الحافظ السيوطيّ في (تدريب الراوي) (١/ ١٣٥): «وقد ذكر بعض الحفاظ أنّ في كتاب مسلمٍ أحاديث مخالفة لشرط الصحيح، بعضها أبهم راويه، وبعضها فيه إرسالٌ وانقطاعٌ، وبعضها فيه وجادةٌ، وهي في حكم الانقطاع، وبعضها بالمكاتبه، وقد ألف الرّشيد العطار كتاباً في الرّدّ عليه، والجواب عنها حديثاً حديثاً، وقد وقفت عليه...»، ومثله في (البحر الذي زخر) (٢/ ٦١٤).

بأجوبة إجمالية، وأخرى تفصيلية، وذلك بالجواب عن كل حديثٍ على حدة.

تنبيه:

تعقب الحافظ ابن حجر شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي في كلامه السابق عن عدد الأحاديث المتعلقة بمسلم، في كتابه (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/ ٣٤٤).
وممن ألف دفاعاً عن الصحيحين أيضاً:

الحافظ أبو الفضل العراقي حيث قال في (التقييد والإيضاح) (ص ٢٩) معلقاً على قول الحافظ ابن الصلاح (سوى أحرفٍ يسيرة..): قال: «الأمر الثاني: إن ما استثناءه من المواضع اليسيرة قد أجاب العلماء عنها بأجوبة، ومع ذلك فليست بيسيرة، بل هي مواضع كثيرة، وقد جمعتها في تصنيف مع الجواب عنها، وقد ادعى ابن حزم في أحاديث من الصحيحين أنها موضوعة! وردّ عليه ذلك كما بيّنته في التصنيف المذكور، والله أعلم».

قلت: تصنيفه المشار إليه كان قد ذكره في موضع سابق لكلامه هذا، وتقدم نقله عنه قريباً، وهو قوله: «وقد بيّنت ذلك كله في كتاب جمعته فيما (تكلم فيه من أحاديث الصحيحين بضعف أو انقطاع)» (التقييد والإيضاح) (ص ٢١).

علق الحافظ ابن حجر على كلام شيخه أبي الفضل العراقي بقوله: «أقول: كأن مسودة هذا التصنيف ضاعت، وقد طال بحثي عنها وسؤالي من الشيخ أن يخرجها لي، فلم أظفر بها، ثم حكى ولده أنه ضاع منها كراسان أولان، فكان ذلك سبب إهمالها وعدم انتشارها.
قلت: وينبغي الاعتناء بمقاصد ما لعلها اشتملت عليه.
فأقول:

أولاً: اعترض الشيخ على ابن الصلاح استثناء المواضع اليسيرة بأنها ليست يسيرة، بل كثيرة، وبكونه قد جمعها وأجاب عنها، لا يمنع استثناءها.

أما كونها ليست يسيرة، فهذا أمر نسبي، نعم هي بالنسبة إلى ما لا مطعن فيه من الكتابين يسيرة جداً. وأما كونها يمكن الجواب عنها، فلا يمنع ذلك استثناءها؛ لأن من تعقبها من جملة من ينسب إليه الإجماع على التلقي.

فالمواضع المذكورة متخلفة عنده عن التلقي؛ فيتعين استثناءها، وقد اعتنى أبو الحسن الدارقطني بتبع ما فيهما من الأحاديث المعللة فزادت على المئتين، ولأبي مسعود الدمشقي في أطرافه انتقاداً عليهما، ولأبي الفضل ابن عمّار تصنيفاً لطيفاً في ذلك، وفي كتاب التقييد لأبي علي الجبائي جملة في ذلك» (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/ ٣٨٠-٣٨١).

وقال الحافظ ابن هفهد المكي (ت ٨٧١هـ) - وهو يسرد جملة من مؤلفات الحافظ زين الدين العراقي، منها: «(الأحاديث المخرّجة في الصحيحين التي تكلم فيها بضعف وانقطاع): لم يبيّضه؛ لكونه ذهب من المسودة كراسان» (لحظ الألاحظ) (ص ٢٣١).

وقال الحافظ السخاوي بأن مؤلف الحافظ العراقي المذكور: «عدمت مسودته قبل تبييضها» (فتح المغيث) (١/ ٦٠).

ويعتبر الحافظان: النووي وابن حجرٍ من أشهر من تصدّى لذلك؛ النووي في (شرحه لصحيح مسلم)، وابن حجرٍ في (هَدْي السَّارِي)، وممّا يجدر التنبيه عليه هنا: أنّهما وغيرهما من علماء الحديث ونقّاده قد استثنوا عددًا قليلًا من هذه الأحاديث المتقدمة بصعوبة الجواب عنها؛ لأنّ الصّواب فيها مع انتقادها.

فمن الأجوبة الإجمالية مثلًا:

قول الحافظ أبي زكريّا النوويّ (ت ٦٧٦هـ) في (مقدّمة شرحه لصحيح البخاريّ)^(١): «قد استدرك الدّارقطنيّ على البخاريّ ومسلمٍ أحاديث، وطعن في بعضها، وذلك الطّعن الذي ذكره فاسدٌ، مبنيٌّ على قواعد لبعض المحدثين، ضعيفةٌ جدًّا، مخالفةٌ لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم، ولقواعد الأدلّة، فلا تغترّ بذلك!! كذا قال ﷺ، وفيه ما فيه.

مع العلم بأنّه قال قولاً ألطف وأدقّ في (مقدّمة شرح صحيح مسلم)^(٢) حيث قال: «قد استدرك جماعةٌ على البخاريّ ومسلمٍ أحاديثٍ أخلاً بشرطهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزمها... وقد ألف الإمام الحافظ أبو الحسن عليّ بن عمر الدّارقطنيّ في بيان ذلك كتابه المسمّى بالاستدراكات والتّبع، وذلك في مئتي حديثٍ ممّا في الكتابين، ولأبي مسعود الدّمشقيّ أيضًا عليهما استدراكٌ، ولأبي عليّ الغسانيّ الجيّانيّ في كتابه: تقييد المهمل، في جزء العلل منه، استدراكٌ أكثره على الرّواة عنهما، وفيه ما يلزمهما، وقد أجيّب عن كلّ ذلك أو أكثره، وستراه في مواضعه، إن شاء الله تعالى».

وينظر: (النكت الوفيّة) للبقاعيّ (١/١٧٩) و(البحر الذي زخر) للحافظ السيوطيّ (٢/٦١٢) و(تدريب الرّواي) (١/١٣٥).

(١) مطبوع جزءٌ منه باسم (التلخيص شرح الجامع الصّحيح للبخاريّ) (١/٢٤٥).

(٢) (١/٢٧).

قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) معلقاً على قول النُّووي: «اختلف كلام الشيخ محيي الدين في هذه المواضع، فقال في (مقدمة شرح مسلم) ما نصّه... - فنقل كلامه المتقدم قبل، ثم قال - وقال في (مقدمة شرح البخاري)... - فنقل كلامه السابق، ثم قال متعقباً - وسيظهر من سياقها والبحث فيها على التفصيل أنها ليست كلها كذلك، وقوله في (شرح مسلم) (وقد أجيب عن ذلك أو أكثره)، هو الصواب؛ فإن منها ما الجواب عنه غير منتهض كما سيأتي»^(١).

وعقد الحافظ فصلاً كاملاً في مقدمة (فتح الباري) المسمى بـ(هدي الساري) للجواب التفصيلي عنها، وعنون له بـ(الفصل الثامن: في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد، وإيرادها حديثاً حديثاً على سياق الكتاب، وسياق ما حضر من الجواب عن ذلك)^(٢).

وبعد أن أوردها مع الجواب عنها قال في خاتمة الفصل: «هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلم الأسانيد، المطلعون على خفايا الطرق، وليست كلها من أفراد البخاري بل شاركه مسلم في كثير منها، كما تراه واضحاً ومرفوعاً عليه رقم مسلم وهو صورة (م)، وعدة ذلك: اثنان وثلاثون حديثاً، فأفراده منها ثمانية وسبعون فقط، وليست كلها قاذحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف، كما شرحته مجملاً في أول الفصل، وأوضحته مبيناً أثر كل حديث منها»^(٣).

(١) (هدي الساري) (ص ٣٤٦).

(٢) (هدي الساري) (ص ٣٤٦ - ٣٨٣).

(٣) (هدي الساري) (ص ٣٨٣).

والحق يقال: إن كلام الحافظ ابن حجرٍ هذا يظهر للقارئ الحصيف دقته وإنصافه وتجردّه من التعصّب والهوى، ويؤيد كلامه، قول تلميذه الحافظ السخاوي: «وتكفل شيخنا في مقدّمة شرح البخاريّ بما يخصّه منه، والنوويّ في شرح مسلمٍ بما يخصّه منه، فكان فيهما مع تكلفٍ في بعضه أجزاءً في الجملة». ومما يضاف في المقام أيضًا:

أنّ الانتقاد الموجّه لبعض أحاديث الصحيحين لا يضرّهما ولا ينقص من قدرهما وعلوّ شأنهما، بل إنّ نخل أهل النقد لأحاديثهما والتي تبلغ ألوفاً، والخلوص إلى هذا النزر اليسير من الأحاديث المتقدمة؛ لهو من أظهر الأدلّة الدالة على علوّ المكانة والمنزلة والرّفعة لهما.

ومن روائع جمل الحافظ ابن حجرٍ قوله عقب كلامه المتقدّم: «فإذا تأمل المصنّف ما حرّره من ذلك عظم مقدار هذا المصنّف في نفسه، وجلّ تصنيفه في عينه، وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقّيه بالقبول والتّسليم، وتقديمهم له على كلّ مصنّف في الحديث والقديم، وليساً سواءً من يدفع بالصّدور فلا يأمن دعوى العصبيّة، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضيّة، والضّوابط المرعيّة، فلله الحمد الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والله المستعان وعليه التّكلان».

ومن الأجوبة الإجماليّة -أيضاً- ما قاله الحافظ ابن حجرٍ بعد أن ذكر عدد ما انتقد على الشيخين من أحاديث: «والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: لا ريب في تقديم البخاريّ ثمّ مسلمٍ على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفنّ في معرفة الصحيح والمعلّل؛ فإنّهم لا يختلفون في أنّ عليّ بن المدينيّ كان أعلم أقرانه بعِلل الحديث، وعنه أخذ البخاريّ ذلك، حتّى كان يقول: (ما

استصغرتُ نفسي عند أحدٍ إلا عند عليّ بن المدينيّ)، ومع ذلك فكان عليّ بن المدينيّ إذا بلغه ذلك عن البخاريّ يقول: دعوا قوله؛ فإنّه ما رأى مثل نفسه.

وكان محمّد بن يحيى الذهليّ أعلم أهل عصره بعِلل حديث الزّهريّ، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعاً، وروى الفريّريّ عن البخاريّ قال: ما أدخلتُ في الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرتُ الله تعالى، وتيقّنتُ صحّته.

وقال مكّي بن عبد الله: سمعتُ مسلم بن الحجاج يقول: عرضتُ كتابي هذا على أبي زرعة الرّازيّ، فكلُّ ما أشار أنّ له علّة تركته.

فإذا عُرف وتقرّر أنّهما لا يُخرّجان من الحديث إلا ما لا علّة له أو له علّة إلا أنّها غير مؤثّرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما، يكون قوله معارضاً لتصحیحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما؛ فيندفع الاعتراض من حيث الجملة»^(١).

وأما الأجوبة التفصيليّة؛ فقبل الخوض فيها أقول:

تقدّم من كلام الحافظ ابن حجرٍ وقبله الحافظ النّويّ، أنّهما أجابا عن كلّ حديثٍ منتقدٍ على حدة، وعند النّظر فيما انتقد عليهما نجد أنّ النّقد متوجّه إلى أسانيد الأحاديث دون متونها، وما كان منها للمتن، فهو قليلٌ جدّاً، لا يقدر في أصل موضوع الكتابين؛ لوروده من جهةٍ أخرى، قال الحافظ ابن حجرٍ: «ينبغي لكلّ منصفٍ أن يعلم: أنّ هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدر في أصل موضوع الكتاب، فإنّ جميعها واردٌ من جهةٍ أخرى...».

وقال الحافظ بدر الدّين الرّكشيّ (ت ٧٩٤هـ): «أكثر استدراك الدّارقطنيّ

(١) (هدي السّاري) (ص ٣٤٦-٣٤٧)، وينظر: (البحر الذي زخر) (٢/٦١٤)، و(تدريب الراوي) كلاهما للسيوطي (١/١٣٥-١٣٦)، حيث نقل كامل كلامه.

يرجع إلى المسانيد من غير ترجيح المتون، وقد أجاب عن بعضه أبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي^(١).

قلت: يريد بجواب أبي مسعود كتابه (الأجوبة)^(٢)، وتتمحور أجوبة الحافظ أبي مسعود على ثلاث نقاط^(٣):

الأولى: أنه ذكر أربعة وعشرين حديثاً، أوردها الإمام الدارقطني منتقداً الإمام مسلماً في إخراجها، وأجاب عنها جميعاً.

الثانية: أورد جملة من الأحاديث التي ذكرها الإمام الدارقطني، ولم يوردها الإمام مسلم، وهي على شرطه، يرى أنه يلزمه إخراجها، مع الجواب عنها.

الثالثة: أورد تعقبات الإمام الدارقطني على الإمام مسلم في روايته عن بعض الرواة المتكلم فيهم من حيث الضعف، وأجاب عنه.

وقال العلامة أحمد شاكر: «الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر:

أن أحاديث الصحيحين صحيحةٌ كلّها، ليس في واحدٍ منها مطعنٌ أو ضعفٌ؛ وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث، على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كلّ واحدٍ منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحدٌ فيها.

فلا يهولنك إرجاف المرجفين وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة، وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها، وانتقدها على

(١) (النكت على مقدمة ابن الصلاح) (١/٢٨٧).

(٢) مطبوعٌ.

(٣) ينظر: مقدمة محقق الكتاب الدكتور إبراهيم بن علي آل كليب، (ص ٩٨-٩٩).

القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم، واحكم عن بيته، والله الهادي إلى سواء السبيل»^(١).

وعود على بدء:

قال الحافظ ابن حجر بعد جوابه المجلد المتقدم: «وأما من حيث التفصيل؛ فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم أقساماً:

القسم الأول منها: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد.

فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيده، وعلله الناقد بالطريق الناقصة؛ فهو تعليل مردود كما صرح به الدارقطني فيما سيحكيه عنه في الحديث الخامس والأربعين؛ لأن الراوي إن كان سمعه فالزيادة لا تضر؛ لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع، والمنقطع من قسم الضعيف، والضعيف لا يعلل الصحيح وستأتي أمثلة ذلك في الحديث الثاني والثامن وغيرهما.

وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة وعلله الناقد بالطريق المزيده تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف؛ فينظر إن كان ذلك الراوي صحابياً أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكاً بيناً أو صرح بالسماع إن كان مدلساً من طريق أخرى، فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك، وإن لم يوجد وكان الانقطاع فيه ظاهراً، فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح: أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ما له متابع وعاضد، أو ما حفته قرينه في الجملة تقويه، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع كما سنوضح ذلك في الكلام على الحديث الرابع والعشرين من هذه الأحاديث وغيره؟

(١) (الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث) (١/١٢٤).

وربما علل بعض النقاد أحاديث ادعى فيها الانقطاع؛ لكونها غير مسموعة، كما في الأحاديث المروية بالمكاتبة والإجازة، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوغ الرواية بالإجازة، بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحة الرواية بالإجازة عنده، وقد أشرنا إلى ذلك في الحديث السادس والثلاثين وغيره.

القسم الثاني منها: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد.

فالجواب عنه: إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعاً، فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما، حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد، كما في الحديث الثامن والأربعين وغيره.

وإن امتنع بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل متقاربين في الحفظ والعدد، فيخرج المصنف الطريق الراجحة، ويعرض عن الطريق المرجوحة، أو يشير إليها كما في الحديث السابع عشر؛ فالتعليل بجميع ذلك من أجل مجرد الاختلاف غير قادح، إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطرابٌ يوجب الضعف؛ فينبغي الإعراض أيضاً عما هذا سبيله، والله أعلم.

القسم الثالث منها: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عدداً أو

أضبط ممن لم يذكرها.

فهذا لا يؤثر التعليل به إلا إن كانت الزيادة منافيةً، بحيث يتعذر الجمع.

أمّا إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا، اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أنّ تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواه، فما كان من هذا القسم فهو مؤثرٌ كما في الحديث الرابع والثلاثين.

القسم الرابع منها: ما تفرّد به بعض الرواة ممّن ضعّف من الرواة.

وليس في هذا الصحيح من هذا القبيل غير حديثين، وهما السابع والثلاثون والثالث والأربعون، كما سيأتي الكلام عليهما وتبيين أنّ كلّاً منهما قد توبع.

القسم الخامس منها: ما حُكِم فيه بالوهم على بعض رجاله.

فمنه ما يؤثّر ذلك الوهم قدحاً، ومنه ما لا يؤثّر كما سيأتي تفصيله.

القسم السادس منها: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن.

فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح؛ لإمكان الجمع في المختلف من ذلك أو التّرجيح، على أنّ الدّارقطني وغيره من أئمة النّقد لم يتعرّضوا لاستيفاء ذلك من الكتّابين، كما تعرّضوا لذلك في الإسناد.

فما لم يتعرّضوا له من ذلك: حديث جابر في قصّة الجمل، وحديثه في وفاء دين أبيه، وحديث رافع بن خديج في المخابرة، وحديث أبي هريرة في قصّة ذي اليمين، وحديث سهل بن سعد في قصّة الواهبة نفسها، وحديث أنس في افتتاح القراءة بالحمد لله ربّ العالمين، وحديث ابن عبّاس في قصّة السّائلة عن نذر أمّها وأختها، وغير ذلك ممّا سنأتي - إن شاء الله تعالى - على بيانه عند شرحه في أماكنه.

فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح، وقد حرّرتها وحقّقتها وقسمتها وفصلتها، لا يظهر منها ما يؤثّر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلّا النّادر، وهذا حين الشّروع في إيرادها على ترتيب ما وقع في الأصل؛ لتسهيل مراجعتها إن شاء الله تعالى»^(١).

(١) (هدي السّاري) (ص ٣٤٧-٣٤٨)، وأورد كلامه تلميذه الحافظ السيوطي في (البحر الذي زخر) (٢/٦١٦-٦٣٠)، و(تدريب الرّواي) (١/١٣٦-١٤٠).

وقال أيضًا في (النكت على كتاب ابن الصلاح)^(١): «الكلام على هذه الانتقادات من حيث التفصيل من وجوه:

منها: ما هو مندفعٌ بالكليّة.

ومنها: ما قد يندفع:

فمنها: الزيادة التي تقع في بعض الأحاديث إذا انفرد بها ثقةٌ من الثقات ولم يذكرها من هو مثله أو أحفظ منه، فاحتمال كون هذا الثقة غلط ظنٌ مجردٌ، وغايتها أنها زيادة ثقة، فليس فيها منافاةٌ لما رواه الأُحفظ والأكثر؛ فهي مقبولةٌ.

ومنها: الحديث المروي من حديث تابعي مشهور عن صحابي سمع منه، فيعلل بكونه روي عنه بواسطة، كالذي يروي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ويروي عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة.

وأن مثل هذا لا مانع أن يكون التابعي سمعه بواسطة ثم سمعه بدون ذلك الوساطة.

ويلتحق بذلك ما يرويه التابعي عن الصحابي، فيروي من روايته عن صحابي آخر، فإن هذا يكون سمعه منهما فيحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا.

كما قال علي بن المديني في حديث رواه عاصم عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس.

ورواه يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان رضي الله عنه.

قال: ما أرى الحديثين إلا صحيحين؛ لإمكان أن يكون أبو قلابة سمعه من كل منهما.

(١) (النكت على مقدمة ابن الصلاح) (١/ ٣٨١-٣٨٣)، وأورده أيضًا السيوطي في (البحر الذي زخر) (٢/ ٦٣٠-٦٣٧).

قلتُ: هذا إنَّما يطرَّد حيث يحصل الاستواء في الضبط والإتقان.

ومنها: ما يشير صاحب الصَّحيح إلى علته، كحديث يرويه مسنداً ثم يشير إلى أنه يروى مرسلًا، فذلك مصيرٌ منه إلى ترجيح رواية من أسنده على من أرسله.

ومنها: ما تكون علته مرجوحةً بالنسبة إلى صحته، كالحديث الذي يرويه ثقاتٌ متَّصلًا، ويخالفهم ثقةٌ؛ فيرويه منقطعاً أو يرويه ثقةٌ متَّصلًا ويرويه ضعيفٌ منقطعاً.

ومسألة التعليل بالانقطاع وعدم اللحاق^(١)، قل أن تقع في البخاريِّ بخصوصه؛ لأنَّه معلومٌ أن مذهبه عدم الاكتفاء في الإسناد المعنعن بمجرد إمكان اللقاء، وإذا اعتبرت هذه الأمور من جملة الأحاديث التي انتقدت عليهما لم يبق بعد ذلك ممَّا انتقد عليهما سوى مواضع يسيرة جدًّا، ومن أراد حقيقة ذلك فليطالع المقدمة التي كتبها لشرح صحيح البخاري؛ فقد بيَّنت فيها ذلك بيانًا شافيًا بحمد الله تعالى.



(١) قال العلامة الدكتور ربيع بن هادي: «يريد باللاحق: اللقي» (تحقيقه للنكت على كتاب ابن الصلاح)

المبحث الثالث

ذكر نصّ كلام الإمام الدارقطني، مع

تلخيص الانتقاد

قال الإمام أبو الحسن عليّ بن عمر الدارقطنيّ (ت ٣٨٥هـ) في أول حديثٍ أوردته في كتابه (التتبع)^(١): «أخرج البخاريّ ومسلمٌ حديث عبد الأعلى عن معمرٍ عن الزّهرريّ عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (يتقارب الزّمان ويلقى الشّح ويكثر الفتن ويكثر الهرج).

قلت: وقد تابع حمّاد بن زيّد عبد الأعلى، وقد خالفهما عبد الرزاق؛ فلم يذكر أبا هريرة وأرسله، ويقال:

إنّ معمرًا حدّث به بالبصرة من حفظه بأحاديث وهم في بعضها، وقد خالفه فيه: شعيبٌ ويونس والليث بن سعدٍ وابن أخي الزّهرريّ؛ روه عن الزّهرريّ عن حميدٍ عن أبي هريرة.

وقد أخرج جميعًا حديث حميدٍ أيضًا. انتهى كلامه ﷺ.

وقال في (العلل)^(٢) لما سئل عن الحديث؟: «يرويه الزّهرريّ واختلف عنه: فرواه معمرٌ عن الزّهرريّ عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة.

وخالفه: يونس بن يزيد وإسحاق بن يحيى، فروياه عن الزّهرريّ، عن حميد بن عبد الرّحمن عن أبي هريرة.

وكذلك قال عبد الرّحمن بن يزيد بن جابرٍ عن الزّهرريّ عن حميدٍ عن أبي هريرة، والمحفوظ حديث حميدٍ.

(١) (ص ١٦١).

(٢) (٩/ السّؤال رقم ١٧٠٣ / ١٨١).

فيتلخّص انتقاده ﷺ فيما يلي:

أ/ أنّ الحديث وصله عبدُ الأعلى وحمّاد بن زيد، وخالفهما عبد الرزاق فأرسله.

ب/ يقال: إنّ معمرًا وهم فيه؛ لأنّه من الأحاديث التي حدّث بها بالبصرة فوهم في بعضها، وهذا منها، ويدلّ على ذلك: مخالفته لشعيبٍ ويونس والليث وابن أخي الزّهري، إذ جعل معمرُ الحديث حديث الزّهري عن ابن المسيب، وهم جعلوه من حديث الزّهري عن حميدٍ، وقد أخرج الشيخان حديث حميدٍ، وهو المحفوظ.



المبحث الرابع

تخريج الحديث والكلام عليه

هذا الحديث اختلف فيه على الزهري؛ فرواه كل من:

١/ معمر بن راشد عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.
أخرج حديثه البخاري في (الصحيح)^(١) ومسلم في (الصحيح)^(٢) وابن
ماجه في (السنة)^(٣) وأحمد في (المسند)^(٤) وابن أبي شيبة في (المصنف)^(٥)
وأبو عوانة في (المسند) كما في (إتحاف المهرة)^(٦) كلهم من طريق عبد الأعلى
عن معمر به.

وتابع عبد الأعلى عليه كل من:

أ/ حماد بن زيد الأزدي - ثقة ثبت فقيه^(٧) -، وروايته هذه ذكرها الإمام
الدارقطني في (التتبع)^(٨)، ولم أقف على من أخرجها.
ب/ رباح بن زيد الصنعاني - ثقة فاضل^(٩)، وله علمٌ بحديث معمر كما في

(١) (كتاب الفتن، باب ظهور الفتن) (١٣/ رقم ٧٠٦١ / ٣١-فتح).

(٢) (كتاب العلم/ باب رفع العلم وقبضه، وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان) (٤/ رقم ١٥٧/١٢) /
٢٠٥٧-عبدالباقي).

(٣) (كتاب الفتن، باب ذهاب القرآن والعلم) (٢/ رقم ٤٠٥٠ / ١٣٤٥).

(٤) (١٢/ رقم ٧١٨٦ / ١١١).

(٥) (كتاب الفتن) (١٥/ رقم ١٩٢٥ / ٦٤).

(٦) لابن حجر (١٤/ رقم ١٨٧٣٩ / ٧٩٤).

(٧) قاله الحافظ ابن حجر في (التقريب) (رقم ١٥٠٦).

(٨) (ص ١٦١).

(٩) قاله الحافظ ابن حجر في (التقريب) (رقم ١٨٨٣).

(تهذيب الكمال)^(١) -.

أخرج روايته أبو عوانة في (المسند) كما في (إتحاف المهرة)^(٢) من طريق إبراهيم بن خالد الصنعاني به.

ج/ هشام بن يوسف الصنعاني - ثقة^(٣)، قال الدارقطني: «أثبت أصحاب معمر هشام بن يوسف وابن المبارك»^(٤) -.

أخرج روايته أبو عوانة كما في (إتحاف المهرة)^(٥) من طريق علي بن بحر به. فهؤلاء تابعوا عبد الأعلى عليه فرووه موصولاً.

وخالفهم: الإمام عبدالرزاق الصنعاني، فرواه عن معمر عن الزهري عن سعيد مرسلًا.

كما في (الجامع)^(٦) لمعمر برواية عبدالرزاق عنه.

وهذه المخالفة من عبدالرزاق تعتبر شاذة؛ لمخالفتها رواية الأكثر والأحفظ، ولم يتابعه عليها أحد من أصحاب معمر، فالقول قول الجماعة. وخولف معمر فيه:

فرواه جماعة عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة مرفوعاً، فجعلوه من حديث حميد لا من حديث سعيد، وهم:

(١) (٤٤/٩).

(٢) لابن حجر (١٤) / رقم ١٨٧٣٩ / ٧٩٤.

(٣) قاله الحافظ ابن حجر في (التقريب) (رقم ٧٣٥٩).

(٤) نقله عنه الحافظ ابن رجب في (شرح علل الترمذي) (٧٠٢/٢).

(٥) (١٤) / رقم ١٨٧٣٩ / ٧٩٤.

(٦) (باب الفتن) (١١) / رقم ٢٠٧٥١ / ٣٦٥ - ملحق بآخر المصنف لعبدالرزاق.

٢/ يونس بن يزيد الأيلي.

أخرج حديثه مسلمٌ في (الصحيح)^(١) وأبو داود في (السنن)^(٢) وأحمد في (المسند)^(٣) وابن حبان في (الصحيح)^(٤) و(المجروحين)^(٥) وابن حجر في (التعليق)^(٦) كلهم من طرقٍ عن يونس عن الزهري عن حميدٍ عن أبي هريرة مرفوعاً.

ويونس الأيلي معدودٌ في أهل الطبقة الأولى من أصحاب الزهري^(٧)، والحديث سكت عنه أبو داود.

٣/ شعيب بن أبي حمزة الأموي - ثقةٌ عابدٌ، قال ابن معين: من أثبت الناس في الزهري^(٨).

أخرج حديثه البخاري في (الصحيح)^(٩) ومسلم في (الصحيح)^(١٠) وأبو

(١) (كتاب العلم/ باب رفع العلم وقبضه، وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان) (٤/ رقم ١٥٧/(١١)/٢٠٥٧-عبد الباقي).

(٢) (كتاب الفتن والملاحم/ باب ذكر الفتن ودلائلها) (٤/ رقم ٤٢٥٥/٤٥٤).

(٣) (١٦/ رقم ١٠٧٩٢/٤٦٢).

(٤) (كتاب التاريخ/ باب ذكر إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث/ ذكر الإخبار عما يظهر في الناس من الشح عند وقوع الفتن بهم/ ذكر الإخبار عن نقص العلم الذي كان عليه المصطفى ﷺ عند ظهور الفتن في أمته) (١٥/ رقم ٦٧١١ و٦٧١٧/ ١٠٥ و١١٣-الإحسان).

(٥) (١/ ص ١٢).

(٦) (٥/ ٢٧٦).

(٧) ينظر: (شرح علل الترمذي) لابن رجب (٢/ ٦١٣).

(٨) قاله الحافظ ابن حجر في (التقريب) (رقم ٢٨١٣).

(٩) (كتاب الأدب/ باب حسن الخلق والسخاء وما يكره من البخل) (١٠/ رقم ٦٠٣٧/٤٥٦-فتح).

(١٠) (كتاب العلم/ باب رفع العلم وقبضه، وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان) (٤/ رقم ١٥٧/(١١)/٢٠٥٧-عبد الباقي).

عوانة في (المسند) كما في (إتحاف المهرة)^(١) من طريق أبي اليمان عنه به.

٤ / الليث بن سعدِ المصريّ، الإمامِ الثّقة.

أخرج حديثه الطّبرانيّ (الأوسط)^(٢) و -من طريقه- ابن حجرٍ في (التّغليق)^(٣) عن مطّلب بن شعيبٍ عن عبدالله بن صالح عنه به.

قال الطّبرانيّ: «لم يرو هذا الحديث عن الزّهريّ عن حميدٍ إلّا الليث وابن أخي الزّهريّ».

تعبّبه الحافظ ابن حجرٍ قائلاً: «بل رواه غيره كما ترى، وذكر بعض المتأخّرين أنّ ابن أبي شيبة رواه عن ابن المبارك عن الليث أيضاً».

٥ / ابن أخي الزّهري وهو: محمّد بن عبدالله بن مسلم بن عبيدالله الزّهريّ -قال ابن حجرٍ: «صدوقٌ له أوهاّم»^(٤) -.

أخرج حديثه الطّبرانيّ في (الأوسط)^(٥) وفي (مسند الشّاميّين)^(٦) و -من طريقه- ابن عساكر في (تاريخ دمشق)^(٧) وابن حجرٍ في (التّغليق)^(٨) عن هشام بن عمّارٍ عن صدقة بن خالدٍ عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابرٍ عنه به.

قال الطّبرانيّ: «لم يرو هذا الحديث عن ابن جابرٍ إلّا صدقة بن خالدٍ، تفرد

(١) (١٤ / رقم ١٨٠٠٥ / ٤٦٢).

(٢) (٩ / رقم ٨٦٧٧ / ٣١٠).

(٣) (٥ / ٢٧٧).

(٤) (التقريب) (٦٠٨٩).

(٥) (٥ / رقم ٤٥١٩ / ٢٦٥).

(٦) (١ / رقم ٦٢٣ / ٣٦١).

(٧) (٣٧ / رقم ٧٥٣٥ / ٣٥٧).

(٨) (٥ / ٢٧٧).

به هشام بن عمار».

٦ / إسحاق بن يحيى، ذكره الدارقطني في (العلل)^(١).

تنبيه:

جاء في (العلل)^(٢) للحافظ الدارقطني قوله: «وكذلك قال عبدالرحمن بن يزيد بن جابر عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة...».

قلت:

الذي وجدته في المصادر المخرجة أن الحديث من رواية ابن جابر عن ابن أخي الزهري عن الزهري به، أي بين الزهري وبين ابن جابر واسطة، كما سبق في الفقرة رقم (٥) قبل، وكذا في (الفتح) لابن حجر^(٣)، فلا أدري أحصل سقط من مطبوع (العلل) أم لا؟ وقد جاء في ترجمة الزهري من (تهذيب الكمال)^(٤) أن ابن جابر معدود في الرواة عنه؛ لذا لم أجزم بالسقط، فالله أعلم.



(١) (٩ / السؤال رقم ١٧٠٣ / ١٨١).

(٢) (٩ / ١٨٢).

(٣) (١٣ / ١٥).

(٤) (٢٦ / ٤١٩).

المبحث الخامس

نقل موقف الحافظ ابن حجرٍ من الحديث

قال الحافظ ابن حجرٍ في (فتح الباري)^(١): «قوله: (وقال يونس) يعني ابن يزيد، (وشعيبٌ) يعني ابن أبي حمزة والليث وابن أخي الزَّهري، عن الزَّهري عن حميدٍ يعني ابن عبدالرحمن بن عوفٍ عن أبي هريرة، يعني أنَّ هؤلاء الأربعة خالفوا معمرًا في قوله (عن الزَّهريِّ عن سعيدٍ) فجعلوا شيخ الزَّهري حميدًا لا سعيدًا.

وصنيع البخاريِّ يقتضي أنَّ الطَّريقين صحيحان؛ فإنَّه وصل طريق معمرٍ هنا، ووصل طريق شعيبٍ في كتاب (الأدب)^(٢)، وكأنَّه رأى أنَّ ذلك لا يقدر؛ لأنَّ الزَّهريَّ صاحب حديثٍ فيكون الحديث عنده عن شيخين، ولا يلزم من ذلك اطَّرادُه، في كلِّ من اختلف عليه في شيخه إلا أن يكون مثل الزَّهري في كثرة الحديث والشيوخ، ولولا ذلك لكانت رواية يونس ومن معه أرجح، وليست رواية معمرٍ مدفوعة الصَّحَّة لما ذكرته».



(١) (١٣/١٣).

(٢) (صحيح البخاري) (كتاب الأدب/ باب حسن الخلق والسَّخاء وما يكره من البخل..) (١٠/رقم ٤٥٦/٦٠٣٧ - فتح).

المبحث السادس

الخلاصة في أمر نقد الحديث

الذي يترجح - والله أعلم - أنّ الحديث محفوظٌ من الوجهين، خاصّةً إذا علمنا أنّ معمرًا معدودٌ في أهل الطبقة الأولى من أصحاب الزّهري^(١)، والمدقق في جواب الحافظ ابن حجرٍ على اعتراض الحافظ الدارقطنيّ يجده جوابًا قويًّا دقيقًا.

بقيت الإجابة عن شبهة أنّ الحديث ممّا وهم فيه معمرٌ؛ لأنّ معمرًا حدّث به في البصرة، وحديثه بها مضطربٌ؟

فأقول: إنّ من المتقرّر لدى أهل العلم بالحديث أنّ معمر بن راشدٍ هو بصريٌّ نزل اليمن وارتحل إليه^(٢)، وطلب العلم وهو حدّث^(٣)، وحدّث بالبصرة، ثم ارتحل إلى اليمن وسكنها، ثم دخل البصرة مرّةً ثانيةً وهو علمٌ، وحدّث بها، فتحديثه في المرّة الأولى مستقيمٌ لا اضطراب فيه، ولم يعبه أهل العلم، بخلاف المرّة الثانية؛ إذ وقع في روايته اضطرابٌ؛ لأنّ كتبه لم تكن معه كما قاله الحافظ يعقوب بن شيبة^(٤)، وأمّا حديث اليمينيّ عنه فصحيحٌ^(٥)، ثمّ إنّ حديثه بالبصرة ليس مردودًا كلّّه، والمتأمل في عبارة الإمام أبي حاتمٍ يظهر له ذلك، حيث قال: «ما حدّث - أي معمرٌ - بالبصرة ففيه أغاليطٌ، وهو صالح الحديث»^(٦).

(١) ينظر: (شرح علل الترمذي) (٦١٣/٢).

(٢) ينظر: (تهذيب الكمال) (٣٠٥/٢٨)، و(سير أعلام النبلاء) (٥/٧).

(٣) ينظر: (السير) (٥/٧).

(٤) ينظر: (شرح علل الترمذي) (٧٦٧/٢).

(٥) المصدر السابق.

(٦) (الجرح والتعديل) (٢٥٧/٨).

وعليه فما ثبت فيه غلطه رُدّ، وما لم يثبت فيه غلطه قُبِل؛ لذا قال الحافظ ابن حجرٍ في (هدي الساري)^(١): «قلتُ: أخرج له البخاريّ من روايته عن الزّهرريّ وابن طائوس... ولم يخرج له من روايته عن قتادة ولا ثابتِ البنانيّ إلاّ تعليقا، ولا من روايته عن الأعمش شيئا، ولم يخرج له من رواية أهل البصرة عنه إلا ما توبعوا عليه عنه...»، وعليه أقول:

أ/ إنّ رواية عبد الأعلى البصريّ - وهي روايةٌ بصريّةٌ - يحتمل أن تكون من روايته عن معمرٍ في المرّة الأولى قبل تضرّره، وكأنّ الشّخين أدركا ذلك، فعلمنا ثبوته عن معمرٍ، وأنّه لا يقدر في صحّة الرواية، فأخرجاها.

أو:

ب/ أنّ الرواية وإن كانت بصريّةً إلا أنّ الرواة اليمينيّين قد تابعوا هذا البصريّ عليها، وحفظوا عن معمرٍ كما حفظ؛ فتكون رواية البصريّ موافقةً لليمنيّين - كما هي رواية رباح الصنعاني وهشام الصنعاني، المتقدّمة -؛ وتكون محفوظةً.

أو:

ج/ أنّ معمرًا قد ضبط لما حدّث بالحديث بالبصرة وحفظ؛ فلم يخالف ما رواه باليمن.

كلّها احتمالاتٌ واردةٌ، ولها حظّها من النّظر والقوّة كما لا يخفى، ودفعها فيه تكلفٌ ظاهرٌ، وإذا انضاف إلى ذلك ما قاله الحافظ ابن رجبٍ: «قاعدةٌ: إذا روى الحفاظ الأثبات حديثًا بإسنادٍ واحدٍ، وانفرد واحدٌ منهم بإسنادٍ آخرٍ، فإن كان المنفرد ثقةً حافظًا، فحكمه قريبٌ من حكم زيادة الثقة، في الأسانيد

والمتمون... وقد تردّد الحفظ كثيرًا في مثل هذا، هل يردّ قول من تفرّد بذلك الإسناد لمخالفة الأكثرين له، أم يُقبل قوله؛ لثقتة وحفظه؟

ويقويّ قبول قوله إن كان المرويّ عنه واسع الحديث، يمكن أن يحمل الحديث من طرقٍ عديدةٍ كالزهرريّ والثوريّ وشعبة والأعمش... -ثمّ مثل لذلك وقال-... فأما إن كان المنفرد عن الحفظ سيئ الحفظ، فإنّه لا يعبأ بانفراده، ويحكم عليه بالوهم... واعلم أنّ هذا كلّّه إذا علم أنّ الحديث الذي اختلف في إسناده حديثٌ واحدٌ، فإن ظهر أنه حديثان بإسنادين، لم يحكم بخطأ أحدهما.

وعلاوة ذلك: أن يكون في أحدهما زيادة على الآخر، أو نقص منه، أو تغيير، يستدل به على أنه حديثٌ آخر، فهذا يقول عليّ بن المديني وغيره من أئمة الصنعة: هما حديثان بإسنادين... وكثيرٌ من الحفاظ كالدارقطني وغيره لا يراعون ذلك ويحكمون بخطأ أحد الإسنادين وإن اختلف لفظ الحديثين إذا رجع إلى معنّى متقارب...^(١)، انتهى، والله أعلم.



(١) (شرح علل الترمذي) (٢/ ٨٣٨-٨٤٥).

الخاتمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ وآله وصحبه
أجمعين، أما بعد:

فيمكن إجمال نتائج هذا البحث في النقاط التالية:

١/ العلة لها معنيان، أحدهما عامٌّ والآخر خاصٌّ، وهذا البحث قائمٌ على
المعنى الخاص لها، والذي هو عبارةٌ عن: أسبابٍ خفيةٍ غامضةٍ تقدح في
الحديث مع أن ظاهره الصّحة والسلامة منها.

٢/ ضرورة العناية بعلم العلل؛ لأنّه من أجلّ علوم الحديث علمًا، وأدقّها
فهمًا، وأخفاها نظمًا، وأرفعها مكانةً، فإهماله جنايةٌ على علم الحديث الشّريف.

٣/ تبوّأ الصحيحان من بين كتب الحديث منزلةً ليست لأيّ كتابٍ غيرهما؛
لأنّهما أصحّ الكتب بعد كتاب الله تعالى.

٤/ أحاديث الصحيحين تلقّتها الأمة بالقبول، سوى أحرفٍ يسيرةٍ نقدها
الحفاظ، وقد تصدّى جمعٌ من أهل العلم بالجواب عنها، إجمالاً وتفصيلاً،
وفي بعض الأجوبة التفصيليّة تكلفٌ.

٥/ حديث أبي هريرة رضي الله عنه المرفوع (يتقارب الزمان...) الذي أعلّه الإمام
الدّارقطني، الصحيح فيه أنه حديثٌ ثابتٌ محفوظٌ على الوجهين غير معلولٍ،
والوجهان هما:

الأول: الزّهري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة رضي الله عنه.

والثاني: الزّهري عن حميدٍ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

أسأل الله تعالى بأسمائه الحسنی وصفاته العلی أن ینفعا بما علّمنا وأن

يَعْلَمُنَا مَا يَنْفَعُنَا، وَأَنْ يَجْعَلُنَا مِمَّنْ يَسْتَمِعُ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُ أَحْسَنَهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى
نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.



المصادر والمراجع

- ١- الأتباع، للعلامة ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: محمّد عطاء الله حنيف و د. عاصم القريوتي، عمّان - الأردن، طبع شركة المطابع النموذجية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- ٢- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الجزء (١٤): تحقيق: د. محمود أحمد عبدالمحسن، المدينة المنورة - السعودية، طبع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد (بالتعاون مع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة)، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.
- ٣- الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج، للحافظ أبي مسعود الدمشقي، تحقيق الدكتور: إبراهيم بن علي آل كليب، الرياض - السعودية، دار الوراق، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٤- الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، ترتيب علاء الدين ابن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ = ١٩٩١م.
- ٥- ٦/ اختصار علوم الحديث للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق: علي الحلبي، تعليق العلامة الألباني، الرياض - السعودية، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٦- الأربعون النووية، للحافظ يحيى بن شرف النووي، عناية: قصي محمد نورس الحلاق وأنور أبو بكر الشیخی، جدّة - السعودية، دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.
- ٧- إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق للحافظ يحيى بن شرف النووي، تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة الإيمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٨- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للحافظ الخليل بن عبد الله الخليلي، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الرياض - السعودية، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٩- إغائة اللفهان من مصائد الشيطان، للإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عزير شمس، ومصطفى بن سعيد إيتيم، قطر، طبعة خاصة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م.
- ١٠- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر، تحقيق علي الحلبي، تعليق العلامة الألباني، الرياض - السعودية، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

- ١١- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: د. أنيس أحمد طاهر، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
- ١٢- تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر أحمد بن علي البغدادي، بيروت - لبنان، دار الكتاب العربي، دون تاريخ.
- ١٣- ١٤/ التتبع، للإمام أبي الحسن علي الدارقطني، تحقيق: الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الكويت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ١٩٨٢م.
- ١٤- تاريخ دمشق، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، بيروت - لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.
- ١٥- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق عبدالوهاب بن عبد اللطيف، القاهرة، دار الكتب الحديثة، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ = ١٩٦٦م.
- ١٦- تغليق التعليق على صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبدالرحمن القرظي، بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- ١٧- التقريب والتيسير لأحاديث البشير النذير، للحافظ يحيى بن شرف النووي، تحقيق: د. أحمد بن فارس السلوم، الرياض - السعودية، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.
- ١٨- تقريب التهذيب لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف، الرياض - السعودية، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ١٩- التقييد والإيضاح شرح مقدّمة ابن الصّلاح للحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي، بيروت - لبنان، دار الحديث، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.
- ٢٠- التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري، للحافظ يحيى بن شرف النووي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، الرياض - السعودية، دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.
- ٢١- تهذيب الأسماء واللغات لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، دون تاريخ. بالتصوير عن الطبعة المنيرية.
- ٢٢- تهذيب السنن لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق الشيخين:

أحمد محمد شاکر ومحمد حامد الفقي، باكستان - سانكله هل، المكتبة الأثرية، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٢٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزني، تحقيق: د. بشار عواد معروف، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٢٤- التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، للحافظ شمس الدين السخاوي، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالرحيم البخاري، طرابلس - لبنان، دار الفلاح، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٢٥- الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي، رواية الإمام عبد الرزاق الصنعاني - مطبوع في آخر المصنّف لعبد الرزاق، حقّقهما الشيخ: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت - لبنان، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٢٦- الجامع الصحيح، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري وهو مطبوع مع شرحه (فتح الباري) لابن حجر، ترفيم الشيخ: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت - لبنان، المطبعة السلفية، تصوير: دار المعرفة، وتوزيع مكتبة المعارف بالرياض - السعودية، دون تاريخ.

٢٧- ٢٨/ الجرح والتعديل، للإمام ابن أبي حاتم الرّازي، تحقيق: العلامة عبد الرحمن المعلمي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ. مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية.

٢٨- الخلاصة في معرفة الحديث، للحافظ الحسين بن محمد الطيبي، تحقيق: أبي عاصم الشوامي الأثري، عمان - الأردن، المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٢٩- سنن أبي داود، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عزّت عبيد الدعاس وعادل السّيد، بيروت - لبنان، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

٣٠- سنن ابن ماجه، للإمام عبدالله بن محمد القزويني، تحقيق: الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت - لبنان، المكتبة العلمية، دون تاريخ.

٣١- سير أعلام النبلاء، للإمام محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٣٢- شرح التبصرة والتذكرة، للحافظ أبي الفضل زين الدّين العراقي، تحقيق: د. عبداللطيف الهميم ود. ماهر ياسين الفحل، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

- ٣٣- شرح التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير له، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق علي بن أحمد الكندي، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، دار بينونة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م.
- ٣٤- شرح صحيح مسلم للحافظ يحيى بن شرف النووي، القاهرة، عن المطبعة المصرية ومكبتها، دون تاريخ.
- ٣٥- شرح علل الترمذي، للإمام عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: د. همام عبدالرحيم سعيد، الزرقاء - الأردن، مكتبة المنار، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.
- ٣٦- شروط الأئمة الخمسة، للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٤ م.
- ٣٧- الصحيح، للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق: الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٦ م.
- ٣٨- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، للحافظ أبي عمرو ابن الصلاح، تحقيق: د. موفق عبدالله القادر، بيروت - لبنان، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.
- ٣٩- طبقات الحنابلة، للحافظ أبي الحسين محمد بن أبي يعلى، لبنان - بيروت، دار المعرفة، دون تاريخ.
- ٤٠- علل الحديث، للإمام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرّازي، تعليق: محمد بن صالح الدّباسي، الرياض - السعودية، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م.
- ٤١- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: د. محفوظ الرحمن السلفي، الرياض - السعودية، دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م.
- ٤٢- وتّمّة تحقيق (العلل) لمحمّد بن صالح الدباسي، الدّمام - السعودية، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ.
- ٤٣- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للحافظ بدر الدين العيني، بيروت - لبنان، دار الفكر، دون تاريخ.
- ٤٤- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، للحافظ محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق:

سيدي محمد محمد الأمين، المدينة المنورة - السعودية، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

٤٥- الفتاوى الكبرى، لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ومصطفى عبدالقادر عطا، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، دون تاريخ.

٤٦- فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، حقق أجزاء منه العلامة الشيخ عبد العزيز بن باز، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت - لبنان، مصورة عن الطبعة السلفية، وتوزيع مكتبة المعارف بالرياض، دون تاريخ.

٤٧- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، بنارس - الهند، نشر إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٤٨- الفروسيّة، للإمام شمس الدين ابن القيم، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، مكة المكرمة - السعودية، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٨هـ.

٤٩- الكامل في ضعفاء الرجال، للحافظ أحمد بن عديّ الجرجاني، بيروت - لبنان، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٥٠- لَحْظُ الأَلْحَاطِ بِدَيْلِ طَبَقَاتِ الحِفَاطِ، للحافظ تقي الدين محمد بن فهد المكي، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث الإسلامي، توزيع دار الباز، مكة المكرمة - السعودية، دون تاريخ.

٥١- المعجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق محمود زايد، بيروت - لبنان، دار المعرفة، دون تاريخ.

٥٢- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع العلامة عبدالرحمن بن قاسم، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة - السعودية، بإشراف: وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

٥٣- المدخل إلى علم السنن، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، عناية: محمد عوامة، بيروت، دار المنهاج؛ القاهرة، دار اليسر، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ = ٢٠١٧م.

٥٤- المستدرک علی الصحیحین، للحافظ أبي عبد الله الحاكم، بيروت - لبنان، دار المعرفة، دون تاريخ.

٥٥- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، طبع على نفقة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز رحمه الله، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٥٦- مسند الشاميين لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: الشيخ حمدي السلفي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.

٥٧- المصنّف في الأحاديث والآثار، للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: عبد الخالق الأفغاني، القاهرة، مطبعة المدني، دون تاريخ.

٥٨- المعجم الأوسط للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: د. محمود الطحّان، الرياض - السعودية، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٥٩- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، قم | إيران؛ دار الكتب العلميّة، دون تاريخ.

٦٠- معرفة أنواع علم الحديث (مقدّمة ابن الصّلاح)، للحافظ عثمان بن عبد الرحمن الشهير بابن الصّلاح، تحقيق: د. نور الدين عتر، دمشق - سوريا، دار الفكر، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٦١- المقنع في علوم الحديث، للحافظ سراج الدين عمر بن علي الشهير بابن الملقّن، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، الأحساء - السعودية، دار فواز، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٦٢- نزّهة النظر في توضيح نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. نور الدين عتر، القاهرة، دار البصائر، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

٦٣- التّد الصّحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصاييح، للحافظ صلاح الدين العلائي، تحقيق: د. عبد الرحيم بن محمد القشقري، دون ناشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٦٤- النّكت على كتاب ابن الصّلاح لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير المدخلي، المدينة المنورة - السعودية، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٦٥- النّكت على مقدمة ابن الصّلاح، للحافظ بدر الدين محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الرياض - السعودية، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

- ٦٦- النكت الوفية بما في شرح الألفية، للحافظ إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، الرياض - السعودية، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- ٦٧- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المشهور بابن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي، بيروت - لبنان، دار الفكر، دون تاريخ.
- ٦٨- هدي الساري - مقدّمة فتح الباري، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تخريج وتصحيح محبّ الدّين الخطيب، بيروت - لبنان، نشر دار المعرفة، وتوزيع مكتبة المعارف بالرياض، دون تاريخ.





وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

[الحشر: ٧]

وَقَفَّيْنَا لِنَشْتَبِقَ التَّوَالِيَةَ النَّبَوِيَّةِ

المقر الرئيسي: السعودية، جدة - جامعة الملك عبد العزيز
مبنى رقم ٣٨٣١، ص ب ٢٣٤٢١ - الرمز البريدي ٣٧٩٩.

+966544179454

info@alsunan.com

c4sunah

@c4sunnah

www.alsunan.com

ترسل المراسلات للمجلة على البريد الإلكتروني
Journal@alsunan.com



DOI:10.4197/Islec.35-1.1

eISSN 2785-8499



9772785849006